١٣٦
لواء الحمد
مجلة علمية نصف سنوية تعني بالمعارف الإسلامية
السنة الخامسة ـ العدد التاسع (صفر ـ رجب ١٤٤٦)

مدّعيات غير موافقة مع واقعيات تاريخ الحديث الشيعي

سماحة الشيخ عباس المفيد

الخلاصة: يناقش الكاتب اهمّ إدّعاءات محقّقى الرواية حول تاريخ حديث الشيعة و ينقدها. نعمة الله الصالحى النجف آبادى،محمد باقر البهبودى،هاشم معروف الحسنى، السيد حسين المدرسى الطباطبائى، الموضوعات التى تمّت مناقشتها هى كما يلى و وجود الغلاة بين رواة الحديث، سطوة بعض الناس فى النصوص الحديثيّة الاولى،إمكانيّة وضع الحديث.

المفردات المفتاحيّة: تاريخ حديث الشيعة؛ الابحاث الحديثيّة؛ الصالحى النجف آبادى،نعمة الله؛ البهبودى، محمد باقر؛ الحسنى، هاشم المعروف؛ المدرسى الطباطبائى، السيد حسين.

المقدمة

اتّضح في محلّه أنّ الحديث الشيعي قد حُفظ في مجرىً موثوق، وتمّ نقله بصورة مكتوبة.. والكلام عن المجرىٰ الموثوق لا يعني أنّ مصادر الحديث الشيعي تتميّز بنوع من العصمة، وأنها قد غلّقت الابواب بوجه الانتقاد والدراسة. بل هو بمعنىٰ أنّ وضّاعي الحديث واجهوا طريقاً وعراً لدىٰ محاولاتهم في الوضع والدسّ... علماً أنّ نقل الحديث بالكتابة قد شابته بعض النقائص والمعايب [١] ولكن هذه المعايب لا تُعدّ شيئاً إزاء النقل الشفهي للأحاديث.

وفي مقابل هذه النظرة، عمد جملة من المحقّقين في الأحاديث و دارسيها استسهلوا قضيّة الوضع والدسّ في التراث الحديثي لدىٰ الشيعة. وذهبوا إلىٰ أنّ هذا الأمر طالما حصل... كما أن نُقّاد الحديث عمدوا إلىٰ نفي الأصالة عن شطر مهم وكبير من الأحاديث والروايات الواردة في الكتب الأربعة وباقي المصادر المتقدّمة، وراحوا يدبّجون الأقاويل في رحاب الوضع والدسّ.. وسيأتي أنّ في نظرة بعض نقّاد الحديث لا وجود لمعيار قابل للعرض في إطار أصالة حديثٍ ما... وأنّه إن كان المعيار والميزان للاعتبار هو السند، فإنه - في موقف بعض نقّاد الحديث - حتىٰ وإن كان حديثٍ ما يقع في أسمىٰ مستوىً من حيث الاعتبار السندي والرجالي، فإنّ ذلك لا يُعدّ دليلاً علىٰ أصالته و عدم تعرّضه، واتّهامه بالوضع، بمعنىٰ انّ الاعتبار الرجالي في حديثٍ ما، لا يعني و لا يؤدّي إلىٰ القول بأصالته أبداً. وإن كان معيار الاعتبار هو المحتوىٰ، فإنه لدىٰ بعضهم - أيضاً - وفي موارد محدّدة تجاه حديثٍ مؤيَّدٍ من حيث المحتوىٰ، لا يسلم من احتمال الوضع أيضاً.

وفي هذا المقال، سيكون الحرص علىٰ عرض مواقف بعض هؤلاء النقّاد للحديث، ثمّ تتمّ دراسة هذه المواقف بصورة إجمالية بناءً علىٰ الوقائع الحاكمة علىٰ تاريخ الحديث الشيعي، لتتّضح مسألة عدم اتّساق هذه المواقف والآراء مع الأجواء التاريخيّة للحديث..

وقبل الخوض في البحث هذا، نرىٰ من الضروري بمكان الالتفات إلىٰ أنّ نقّاد الحديث لم يكلّفوا انفسهم عناء رسم نظامٍ محدّد في ردّ أو قبول الروايات... وفي الحقيقة أضحىٰ

تنظيم الأقاويل المبعثرة والصادرة عن نقّاد الحديث أمراً بالغ الصعوبة، ولعلّه أضحىٰ محاولة مستحيلة التحقّق. وكمثال على ذلك نقول: إذا كانت المدرسة الحلّة - كما يقال - قد عمدت إلىٰ الاتّكاء علىٰ نظام جديد في اعتبار الرواية بداعي الافتقاد إلىٰ القرائن [٢] والنظام هذا قائم علىٰ أساس تضعيفات وتوثيقات علماء الرجال (نظام الاعتبار القائم علىٰ محوريّة الراوي دون المرويّ) ولكن نقّاد الحديث لم يطرحوا ولم يأتوا بنظام لتأصيل أو عدم تأصيل الحديث، فيما استندوا إلىٰ مقاييس مبعثرة مبهمة وغير مفهومة، وهي في الوقت ذاته لم تؤد إلىٰ رصانة مواقفهم الطاعنة في حقائق الأحاديث والروايات.

١. نعمة الله صالحي نجف آبادي (١٣٠٢ - ١٣٨٥ ش)

من وجهة نظر صالحي نجف آبادي، كان أهمّ وأجلىٰ عاملٍ في عدم أصالة كثيرٍ من الرواة، وجود تيار الغلاة المنحرفين بين الرواة، حيث تسلّلوا بأحاديثهم الموضوعة - المغالية - و بمزيد من المكر والاحتيال إلىٰ الموروث الحديثي الشيعي. وقد ذهب الصالحي النجف آبادي إلىٰ أنّ وضّاعي الأحاديث والروايات - المغالون - كان يأخذون كتب أصحاب الأئمّة عليهم السلام - وهي الكتب التي أمر الأئمة عليهم السلام تلامذتهم بتدوين ما يصدر عنهم من كلام - ثم يستنسخونها و يضيفون عليها وفيها ما بدا لهم من أخبار موضوعة.. ثم يعيدون الكتب الأصلية إلىٰ أصحابها.. ثم يعمدون إلىٰ تكثير واستنساخ الكتب التي طالها الوضع والدسّ في شتّىٰ المدن.. وما كتاب الشيخ الكليني إلّا انعكاس عن تكلم الكتب المستنسخة المدسوس فيها التي كان يأخذها في سوق الورّاقين.. ثم نقل منها في كتابه (الكافي). [٣]

كتب الصالحي النجف آبادي:

«أخذ أتباع أبي الخطّاب [٤] الكتاب الذي كان تحت عنوان (كتاب فضيل بن يسار)، فاستنسخوه وأضافوا فيه خمسين حديثاً، وهو الذي كان يتضمّن مئة حديث أصلي، ثم كتبوا عليه (كتاب فضيل بن يسار)، فانتشرت أحاديثهم الموضوعة علىٰ مستوىٰ عريض بين الناس».[١]

١.صالحي نجف آبادي، الغلوّ، ص١٢٠ - ١٢١

وهو - الصالحي النجف آبادي - يذهب إلىٰ أنّ أكثر الناس لماّ كانوا يرون مكتوباً علىٰ غلاف كتاب (كتاب أربع مئة مسألة من محمد بن مسلم) يبادرون إلىٰ شرائه من الورّاقين، ولا يعمد واحد منهم إلىٰ مطابقة ومقارنة الكتاب الأصلي لمحمد من مسلم مع النسخ المزوّرة عنه. وهو يظنّ إلىٰ عدم وجود دليل علىٰ أنّ الكتب الحديثية الأربعة مأخوذة عما يطلق عليه (الأصول الأربع مئة) وبإمضاء مؤلّفيها، أو مقارنتها بالنسخ الأصليّة المؤلّفيها... بل إنّ الظنّ الغالب - حسب زعم الصالحي النجف آبادي - أنّ الكتب الأربعة المشهورة بين الشيعة عبارة عن نسخ مأخوذة عمّا كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام بما دُسّ فيها من أحاديث وروايات موضوعة.[1]

وهذا الصالحي النجف آبادي وبعد نقله حديثاً عن كتاب (الكافي) رواه علي بن الحكم عن هشام بن سالم - وضمن اعترافه بصحّة واعتبار سنده - يتساءل بتعجّب بالغ قائلاً:

«ولكن هل صدر هذا الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام حقًّا؟! أليس هذا الحديث من جملة الأحاديث المدسوسة التي وضعها الكذابون الوضّاعون في كتب الحديث؟!»

ثمّ يكتب:

«كان عليّ بن الحكم رجلاً ضريراً، وكان يسمع الحديث من كثير من الناس، فيحفظها.. وكان يطلب من الآخرين أن يدوّنوا في دفتره ما كان يحفظه. فكان يجتمع ممّا يُدوَّن له كتاباً من مسموعاته، حتىٰ أطلق عليه (كتاب علي بن الحكم). ولا ريب في أنّ هذا الكتاب كان يستنسخ وتتناقله الأيدي.. وكان من اليسير جداً علىٰ الوضّاعين الكذّابين أن يستنسخوا هذا الكتاب ويدسّوا فيه ما شاؤوا من أقاويل.. ولعل واحدة من تلكم النسخ صارت إلىٰ المرحوم الكليني الذي نقل منها الحديث».[2]

وصرّح الصالحي النجف آبادي في موضع آخر:

«للاطمئنان إلىٰ صحة حديثٍ ما، لا يكفي مجرد الاعتماد علىٰ صحة سنده، و لابد

---

١. نفسه، ص١٢٦-١٢٧.

٢. صالحي نجف آبادى، غلوّ، ص٢٨ه

من التحقيق ودراسة متنه و محتواه. ونحن نعرف أنه إذا خالف القرآن أو خالف الحكم البديهي للعقل، أو خالف السنّة النبويّة القطعيّة، فإنّه لن يحظىٰ بالقبول لدينا و إن كان سنده معتبراً ظاهراً، لأنّ واضعي الحديث يزوّرون ويضعون له سنداً معتبراً أيضاً».[1]

وكرّر الصالحي النجف آبادي في فصل (نظري نقادانه به روايات = نظرة نقدية إلىٰ الروايات) قوله المتقدم هذا في كتاب (حديث هاى خيالي در مجمع البيان = أحاديث خياليّة في مجمع البيان) بلا زيادة أو نقصان.[2] ولقد عدّ الصالحي في موضع آخر محمد بن إبراهيم النعماني فرداً سطحياً وبسيطاً[3]، واعتبر نقله الروايات عن علي بن أبي حمزة البطائني - في باب المهديّ الموعود - في كتاب (الغيبة) مصداقاً ونموذجاً عن سطحية و سذاجة النعماني.[4]

ومن أعجب كلام الصالحي النجف آبادي الذي ورد علىٰ ألسنة منتقدي الحديث[5] ما جاء في قضية وضع السند التي تنتهي إلىٰ القضاء المبرم علىٰ علم الرجال.. إذ لو أنّ أحداً صدّق بامكان أو ما هو أعلىٰ من وقوع وضع السند. فكيف له أن يتأتّىٰ له الظنّ بصدور الرواية عن المعصوم، حتىٰ وإن كانت الرواية صحيحة؟ وبهذا الافتراض المسبق كيف يتسنّى الاعتماد علىٰ الروايات المتوفّرة في المصادر القديمة؟ وهو في إطار تصويره إمكانية وضع السند للأحاديث أورد الكلام في سوق الوّراقين وبائعي الكتب..

وطبقاً لتصويره المشار إليه؛ «ألمح إلىٰ أنّ المغيرة بن سعيد وأباالخطّاب وأتباعهما كانوا يأخذون بيسر بالغ كتب أصحاب الأئمة عليهم السلام، بحجّة استنساخها، ليضيفوا ويدسّوا فيها الروايات الباطلة، ثم ينشرونها بأعداد كثيرة في الأصقاع، ثم يعيدون الكتب الأصليّة إلىٰ أصحابها.[6] ثم إنّه بعد سنين مديدة جاء المحدّثون الشيعة من أضراب الكليني إلىٰ

١. نفسه، ص١٤٢

٢. صالحي نجف آبادى، حديث هاي خيالي، ص٨٨ – ١٢٠

٣. نفسه، ص١٠٦

٤. نفسه، ص١٠٧

٥. كهاشم معرف الحسني ومحمد باقر البهبودي، كما سيأتي.

٦. صالحي نجف آبادي، غلو ص١١ – ١٢.

أسواق الورّاقين فأخذوا منهم الكتب التي طالها الوضع والدسّ لغرض تأليفهم كتبهم، فكتبوا كتبهم؛ من قبيل كتاب (الكافي)».

نقول: ولكنّ دسّ ووضع الأحاديث في أصول النسخ، كان عملاً غير ممكن؛ باعتراف الصالحي النجف آبادي نفسه، لأنّ ذلك كان قابلاً للتمييز من قبل المؤلفين.. كما أنّ الدسّ والوضع في النسخ المستنسخة كان بمثابة أمر عبثي، لأنّ النسخ الأصليّة كانت متوفرة لدىٰ الرواة الآخرين الذين عاشوا في العصور اللاحقة، كانوا يرجعون إلىٰ الروايات ليحصلوا علىٰ النسخ المعتبرة. وهذه النسخ المدسوسة - علىٰ فرض وجودها - ولأنها لم تتجاوز مرحلة القراءة والسماع، وبعبارة أخرىٰ لم تحظَ باعتماد الرواة ونقولهم.. لم تتسلّل إلىٰ المصادر الحديثيّة لدىٰ الشيعة.. أمّا القول بأنّ الكليني كان يقصد سوق الورّاقين؛ ويشتري بسذاجة بالغة كلّ كتاب يحمل عنوان أحد أصحاب الأئمة عليهم السلام ثم يعمد إلىٰ النقل منه... فهو قول لم يرد في أيّ المصادر.

و قبول هذا الكلام يقتضي الحكم بأنّ محدّثي الشيعة طيلة قرنين فى الزمان قد كانوا سذّجاً سطحيّين ويعمدون إلىٰ النقل من النسخ المزوّرة من دون التحقيق في أصالتها... و لقد ورد في العناوين السالفة علاقة عجيبة بين الرواة بأسلوب القراءة و السماع لتكريس أصالة الروايات وتكثير مختلف النسخ لنصٍ حديثي.. ويا ترىٰ لماذا كان أحمد بن محمد بن عيسىٰ للحصول علىٰ كتاب علاء بن رزين وأبان بن عثمان يقدم من قم إلىٰ الكوفة، ليلتقي الحسن بن عليّ الوشّاء ؟[1] ترىٰ ألم يكن بمقدوره شراء هذين الكتابين من سوق الكوفة؟! ولماذا كان الحسن بن عليّ الوشاء لا يعطيه الكتاب إلّا لاستنساخه وكتابته ثم الاستماع إلىٰ ما كتب، ليحصل هذا الكاتب علىٰ إجازة نقل الروايات في هذا الكتاب؟[2]

ولماذا لم يكن أيوب بن نوح لم يكن يروي كتيّباً من أحاديث محمد بن سنان؟ لعلّ السبب في ذلك أنّ محمد بن سنان لم يحصل علىٰ هذه الأحاديث بطريق السماع والقراءة. وقد أقرّ هو بكونه طريقاً في هذه الروايات؟ حقاً! لماذا يجري الاعتراض علىٰ

١. النجاشي، الرجال، ص٣٩، رقم ٨٠

٢. نفسه

شخصية شهيرة و فذّة كيونس بن عبدالرحمن من قبل يعقوب بن زيد؛ بداعي أنه لم يحصل علىٰ أحاديثه بواسطة «السماع» عن أساتذته؟[1]

وقد أشار النجاشي في أحد التقارير إلىٰ تشبّث الأصحاب العجيب في الرواية عن المصادر المعتبرة، واهتمامهم الشديد بثقافة القراءة والسماع:

«ورأيت جماعة من شيوخنا يذكرون الكتاب المنسوب إلىٰ عليّ بن الحسن بن فضّال المعروف بـ «أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام» ويقولون إنّه موضوع عليه؛ لا أصل له، والله اعلم. قالوا: وهذا الكتاب ألصق روايته إلىٰ أبي العباس بن عقدة وابن الزبير، ولم نَر أحداً ممّن روى عن هذين الرجلين يقول قرأته علىٰ الشيخ، غير أنه يضاف إلىٰ كل رجل منهما بالإجازة وحسب».[2] [٥]

فلقد ألمع النجاشي في هذه العبارة إلىٰ علّة تردّد الأصحاب في انتساب كتاب (أصفياء أميرالمؤمنين عليه السلام) إلىٰ عليّ بن حسن بن فضّال فى لسانهم، وهو أنّ هذا الكتاب ينتهي إلىٰ اثنين من تلامذة ابن فضّال، وهما ابن عقدة وابن الزبير (أي أنهما قرءا هذا الكتاب على ابن فضال أو سمعاه) ولكن مشايخنا كانوا يقولون: لم نرَ أحداً يقول: قد قرأت هذا الكتاب علىٰ ابن عقدة أو ابن الزبير، و إنما كانوا ينقلون هذا الكتاب عنه بطريق الإجازة.. وعلىٰ هذا، هل يُتصوّر أنّ هؤلاء الأعلام كانوا يشترون كتاباً من السوق ثم ينقلون ما تضمن من روايات دفعةً واحدة؟!

إنّ جميع هذه الشواهد تعني أنّ الأصحاب لم يكونوا ليردوا كتاباً لم يعبر من ممرّ القراءة والسماع.. ومثل هذه الموارد والأمور تأتي ضمن التيار التقليدي والمتجذّر بين ظهراني محدّثي الإمامية في القرون الأولىٰ.. فكيف يمكن لثقة الإسلام الكليني الذي عدّه النجاشي «أوثق الناس في الحديث وأثبتهم»[3] أن يقصد سوق الورّاقين ليستعين بالمزعومات من الكتب الموضوعة فينقلها في كتابه (الكافي) الشريف؟

---

١. الكشي، الرجال، ص٥٠٧، رقم ٩٧٧.

٢. النجاشي، الرجال، ص٢٨٥، رقم ٦٧٦.

٣. نفسه، ص٣٧٧ رقم ١٠٢٦

وطبقاً لزعم صالحي نجف آبادي، ليس الكليني والنعماني (الذي يعدّهما صالحي نجف آبادي شخصين سطحيين ساذجين)[1] وإنما طيلة مئتي عام كان محدّثوا الشيعة علىٰ قدر كبير من السذاجة والتفكير السطحي؛ وقد قضوا أعمارهم في الغفلة والسبات بحيث لم يلتفتوا إلىٰ مؤامرات الدسّ والوضع. وليت صالحي نجف آبادي قد كلّف نفسه عناء الإتيان بشاهد واحد علىٰ زعمه هذا.

إن طريقة ومنهج المحدثين الشيعة قضت بأن لا يرووا كتاباً لم يسمعوه ولم يقرؤوه عند أساتذتهم، وإن كان ثَمّ كتاب مشهور؛ فإنهم لم يكونوا ليثقوا بمضامينه ما لم يحظوا بالاجازة من مشايخ حديثهم.. [٨] ولقد كان علماء الحديث إذا ما ارتابوا - لأيّ دليل كان - في اعتبار وأصالة كتاب ما، يخرجونه عن دائرة النقل لديهم.. [٩] كما أنّ هؤلاء المحدّثين لم يعمدوا إلىٰ نقل الكتب إلّا في موارد معدودة، وذلك عبر وسائط النقل المعتبرة. [١٠]

ثمّ كيف كان يتسنىٰ لأصحاب المغيرة وأبي الخطّاب أن يدسّوا ويضيفوا من عندياتهم شيئاً علىٰ بعض نسخ كتب الرواة وتلامذة الأئمة عليهم السلام، ثُمّ يحمّلونه علىٰ عنق الأصحاب الذين لم يكونوا يعتمدون غير نسخ مشايخهم المعتمدين؛ فيستنسخونها ثم يستجيزون روايتها بعد القراءة والسماع؟ يبدو أنّ هذه المسألة خطيرة بمكان ومهمة للغاية... ولكنها لم تحظَ بكثير اهتمام والتفات من قبل منتقدي الحديث...

فلماذا وبأيّ مؤيّدٍ عند صالحي نجف آبادي إلىٰ وصف روايات (كتاب علي بن الحكم) [١١] بكونها غير قابلة للاعتماد والوثاقة؟ [١٢] و هل يمكن لفقد البصر وضعف النظر أن يكون دليلاً مقبولاً لنسبة هذا الوضع وتعميمه علىٰ جميع كتبه؟[١٣] و أين هو سوق الوراقين وبائعي الكتب هذا؟ ولماذا لم يرد ذكر في مصادر الحديث والتاريخ والفهارس لهذا السوق العريض الطويل، وهو الذي يُزعم أنّ اشخاصاً عظاماً كيونس بن عبدالرحمن والكليني كانوا يتردّدون عليه؟!

لقد عدّ صالحي نحف آبادي جملة من الروايات مخالفة للعقل؛ مخالفة للقرآن، أو

١. صالحي نجف آبادي، حديث هاي خيالي، ص١٠٥ - ١٠٦

كونها مغالية... وليس في هذا الإيجاز مجال للتحقيق في حقيقية تلكم المعايير الخاصّة في اعتبار الأحاديث، وسيأتي لاحقاً القول في مناقشة ذلك.[1]

٢. محمد باقر البهبودي (١٣٠٧ - ١٣٩٣ ش) [١٤]

محمد باقر البهبودي أحد ناقدي ورادّي الحديث، وقد حظي منهجه في نقد الحديث باهتمام نقّاد الحديث الآخرين[١٥]. وقد استعرض البهبودي هذا - في كتابيه (معرفة الحديث) [١٦] و (مقدّمة صحيح الكافي)[2] بعض آرائه بهذا الصدد... وقد صرّح في عبارة له بأنّ حديث الأئمة عليهم السلام في المرحلة الأولىٰ، أي حين كان بأيدي المخلصين من الفقهاء وكانوا يتناولونه ويتدارسونه في الخفاء، كان في مأمنٍ من الوضع والدسّ.. أمّا في المرحلة الثانية وحينما تكاثر أصحاب الحديث ووقعت (الأصول) والمكتوبات الحديثية بأيدي الورّاقين وتدخّل الغلاة والزنادقة، فنقصوا وزادوا في النصوص وعمدوا إلىٰ التغيير والتبديل، بحيث لم يعد باب فقهي واحد ولم يسلم بُعدٌ واحد من المعارف الحديثيّة إلّا وحصل فيها التخالف والتضادّ.. وهو الأمر الذي أدّىٰ إلىٰ الاختلاف في العقائد والفتاوىٰ.[3]

ومرة أخرىٰ، أوجز البهبودي في موضع آخر قضية نشر الأحاديث في مرحلتين:

المرحلة الأولىٰ: أنّ المحدّثين كانوا يستنسخون الكتب الحديثية عن طريق المناولة أو الوصيّة أو الشراء، ثم يحفظون هذه الكتب في مكتباتهم الشخصية.[4]

المرحلة الثانية: أنّ المحدثين كانوا يأخذون من الأحاديث ما مرّ عبر منظومة القراءة ولا السماع.. وقد وصف هذه السيرة بكونها السيرة الأحسن والأتقن والأدقّ والأمتن، وأنّ البغداديّين وجماعة من القمّيّين والكوفيّين يعملون بها... ولكن في الوقت ذاته؛ لم تكن

١. ملّا زاده، مقال «نقد كتاب عضاى موسى در مسأله نفي آگاهي أئمة عليهم السلام أز جزئيات وفاة خود» (فارسي) مجلة بزوهش ديني، العدد ٢٠، ص١٠٣ – ١٣٨. حسينيان قمي، مقال «نقدي بر حديث‌هاي خيالي»، مجلّة بينات، العدد ٧٤، ص٨٧ – ١٠٦ (فارسي). نفسه، مقال «پاسخى به كتاب حديث‌هاي خيالي»، مجلّة علوم حديث (فارسي)، العدد ٣٤، ص١٥٦–١٨١.

٢. بهبودي، صحيح الكافي، ص(الف) من المقدّمة.

٣. نفسه، معرفة الحديث، ص٠٧٢

٤. نفسه، ص٥٦ .

ثَمّ فائدة ترجىٰ و تعود من العمل بهذه السيرة، وذلك أنّ القدماء من هؤلاء المحدّثين كانوا يعملون بطريق المناولة، كما هو الحال بالنسبة لأهل السنة، إذ لم يكن يعمل في عصر الصحابة والتابعين بطريقة القراءة والسماع، وفي الفترات اللّاحقة لم تعد ثمّ فائدة في العمل بهذه الطريقة.. حيث كانت الحال قد تجاوزت هذه الحدود.[1]

فاذا قرنّا هاتين العبارتين إلىٰ بعضهما ليتحصّل منها مفهوم، لزمنا القول بأنّه قد تصور للحديث ثلاث مراحل:

*مرحلة المصونية عن الوضع والدسّ، تبعاً لوجود الرواة المخلصين الذين لم يكونوا يروون إلّا للأفراد محطّ الاعتماد والثقة والاطمئنان (يحتمل أن تكون هذه المرحلة، حسب رأي البهبودي، شاملة للفترة السابقة للصادقين عليهما السلام).

*مرحلة دخول الورّاقين والغلاة والوضّاعين في دائرة الحديث، ووضعهم الكثير من الأحاديث والروايات بين كتب الأصحاب، أو حتىٰ اختلاق كتاب حديثي يحمل اسماء أشخاص موثوقين، ثم نشر هذا الكتاب الموضوع بين الناس. (ويحتمل أن تشمل هذه المرحلة حياة الإمامين الصادقين عليهما السلام إلىٰ فترة إمامة الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام).

*مرحلة عدم إمكانية الوضع الأكثر بداعي إعمال منظومة القرائة و السماع، وهو الأمر الذي لم تعد منه فائدة (ويحتمل أن يكون ذلك بعد حياة الإمام الرضا عليه السلام).

ولم يحدّد محمد باقر البهبودي لهذه المراحل الثلاث إطاراً زمنياً خاصّاً.

ولكن كم هي الشواهد المتوفّرة للبهبودي للتدليل علىٰ فرضية القول بأن المحدّثين كانوا يشيّدون بناء وهيكليّة كتبهم علىٰ ما يشترونه من كتب الورّاقين أو الوصايا؟ وهل أنّ نظائر هذه الموارد - شراء كتب الحديث - ما كانت لتصمد في مواجهة شواهد القراءة و السماع (وطبقاً لمقولة البهبودي إذا كانت هذه الطريقة معمولاً بها بين الأصحاب، فإن احتمال الوضع والدسّ سيتضاءل) حيث كانت الطريقة متواصلة فى عصر حضور الأئمة عليهم السلام إلىٰ عصر أصحاب الفهارس وما تلاه.

---

١. بهبودي، معرفة الحديث، ص٦٥.

و يتابع البهبودي كتابته قائلاً:

«لقد كان واضعوا الحديث يأخذون الكتب المشهورة وأصول الروايات المشهورة ويكثّرون نسخها وهم لدىٰ ذلك يضيفون بين أوراقها وسطورها الروايات الموضوعة، فيحرّفون كلمات الروايات بمشيئتهم. وبعد الانتهاء من هذه العملية - عملية الاستنساخ والوضع - يكتبون في آخر الكتاب عبارة: «قرئت هذه النسخة في شهر كذا علىٰ الصحابي فلان»، ثم يسلّمون هذه النسخ إلىٰ الورّاقين أو ضِعاف المحدّثين.. ولعلهم يعمدون إلىٰ وضع كتاب بأكمله وهو طافح بالغلوّ والاكاذيب، ثم يكتبون في صفحته الأخيرة: «أصل فلان» أو «كتاب فلان»، ثم يسلمونه إلىٰ الورّاقين، أو يبيعونه بواسطة الأطفال وكبار السنّ».[1]

.. هنا ورد الكلام عن عملية وضع وتحريف واسعة كانت تتمّ عبر التدوين بين سطور كتب الأصحاب.. إلّا إنه لم يرد شاهد آخر غير تقريري الكشّي[2] علىٰ هذه المقولة و هذا الزعم.[١٧] هذا في الوقت الذي كان راوي هذين الخبرين هو محمد بن عيسىٰ بن عبيد، وهو الراوي المعروف بالكذب والغلوّ عند البهبودي...[3] [١٨] و علىٰ هذا؛ يُعدّ هذا التقرير وهذا الوصف غير معتبر.. فهو قد صرّح في موضع آخر بأنّ التقرير من مكذوبات محمد بن عيسىٰ بن عبيد.[4] [١٩]

إن القول هنا ليس نفي وجود كتاب مكذوب أصلاً، أو أنّه لم تنسب رواية كاذبة إلىٰ الأئمة عليهم السلام. إنما الحديث في أنّ الكتب الموضوعة أو المحرفة، وبداعي ارتباط الرواة بمنظومة القراءة و السماع لم تتسلّل إلىٰ دائرة طبيعة نقل الرواة...

ولإثبات تزوير ووضع بعض الكتب، أشار البهبودي إلىٰ جملة مصاديق، أحدها كتاب منسوب إلىٰ علي بن الحسن بن فضّال تحت عنوان: (أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام)؛ وإنما الشاهد هذا يدلّ على اهتمام الأصحاب بمسلك القراءة و السماع، أكثر من دلالته

١. البهبودي، معرفة الحديث، ص٧٧

٢. الكشي، الرجال، ص٢٢٤، رقم ٤٠١ – ٤٠٢ .

٣. البهبودي، معرفة الحديث، ص٣١٥ – ٣٢٠

٤. نفسه، ص٣١٨

علىٰ كونه كتاباً موضوعاً.. والأصحاب لم يعدّوا نسبة هذا الكتاب إلىٰ علي بن الحسن بن فضّال صحيحةً، وذلك لأنّ أحداً لم يقرأ ولم يسمع هذا الكتاب عند ابن عقدة وابن الزبير، وإنما جرىٰ نقله بطريق الإجازة وحسب. [٢٠]

وكتب البهبودي في موضع آخر:

«الأحاديث والروايات في النصّ علىٰ الأئمة الاثني عشر[٢١]، كخبر اللّوح وغيره، إنما رويت كلّها في عصر الغيبة أو قبله بقليل [موضوعة] لأنّ هذه النصوص لو كانت متوفّرة بصورة كبيرة بين الشيعة الإماميّة، لما كان ثمّ وجه للاختلاف الواضح في معرفة الأئمة عليهم السلام ولما وقع كثير من أساطين المذهب وأركان الحديث وطيلة سنين مديدة في الحيرة ..»[١]

ولكن هذا الزعم والقول في أصالة الأحاديث الناصّة علىٰ الأئمة الاثني عشر والواردة في المصادر القديمة ولها حجمها وكمّيتها الكبيرة تبعث علىٰ الشك والارتياب، والبهبودي هذا لم يورد من دليل على زعمه هذا إلّا مجرّد الاستبعاد ليتمكّن من التحقيق فيه من وجهة النظر التاريخية والحديثيّة... وإنما شاهده الأوحد حوار جرىٰ - في ذيل أحد هذه الأحاديث - بين محمد بن يحيىٰ العطار وبين أستاذه محمد بن الحسن الصفار.[٢] وهذا الادعاء وشواهده قد نُقدا في موضعها بصورة صريحة حسنة.[٣]

والمثير أنّ البهبودي فيما يرتبط بإسماعيل ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام صرّح ضمن ادّعاء خطير ومجرّد عن الشاهد بأنّ رجال السياسة الإيرانيين، ولإسقاط الحكومة العربية، التفّوا حول إسماعيل وألقوا إليه السلم والعلاقة الوثيقة ليثيروا الشيعة ويدفعونهم إلىٰ إسقاط الحكم القائم.. ولذا؛ فقد انهمكوا في وضع الأحاديث وخلطوا بين تقاليدهم

١. البهبودي، معرفة الحديث، ص١٧٢.

٢. الكليني للكافي ج١، ص٥٢٦، ح ٢: حدثني محمد بن يحيى عن محمد بن الحسن الصفار عن أحمد بن أبي عبدالله عن أبي هاشم مثله سواء. قال محمد بن يحيىٰ: فقلت لمحمد بن الحسن: يا أباجعفر! وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله. قال: فقال: لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين».

٣. بهبودی، مقال: نگرش به آغاز و انجام حديث، مجلّة كيهان فرهنكى، العدد ٤٦، ص١٥.

وآدابهم وعقائدهم وقوانينهم وبين الآداب الإسلامية[1].. ولكن يا ترىٰ لمَ لمْ يقم البهبودي هذا شاهداً علىٰ هذه المدعيات الكبيرة والصغيرة؟ وأيّ الأحاديث قد وضعها الإيرانيون وزوّروها؟ وما هي أسماء هؤلاء الإيرانيين؟ وفي أيّ نصٍّ تاريخي وردت الإشارة إلىٰ هذه القضية؟![٢٢]

وفي لقاء له؛ تحت عنوان (في رحاب الرواية ودراية الحديث) أورد البهبودي مطالب عديدة بخصوص المحدّثين وتاريخ الحديث [٢٣] مما وقعت تحت طائلة نقد أصحاب الرأي وفي (مقدمة صحيح الكافي) وكذا في كتاب (معرفة الحديث) أورد تلكم المطالب وقعت تحت طائلة النقد و التحقيق أيضاً.[2][٢٥]

والملفت للنظر أنّ البهبودي وفي العديد من كتاباته كان قد صرّح بأن أصحاب الأئمة عليهم السلام كانوا منهزمين لدىٰ مواجهة وضّاع الحديث و قد عجزوا عن منع تسلّل الأحاديث والروايات الموضوعة إلىٰ الموروث الحديثي، ممّا تسبّب في دخول الكثير في مزعومات الغلاة إلىٰ كتب الشيعية الحديثيّة؛ وهي ما تزال موجودة حتى عمد هو إلىٰ تأليف كتاب (صحيح الكافي) و (صحيح الفقيه) و (صحيح التهذيب) واهتمّ بإزاحة تكلم الموضوعات، وقد تسلّم الجائزة علىٰ هذا المجهود العظيم من قبل الإمام الصادق عليه السلام في رؤيا رآها، وكذا بُشّر بالأجر الأخروي علىٰ ذلك.[3]

وكتب البهبودي في (مقدمة صحيح الكافي):

ما تحصّل بعد التحقيق وبعد الخوض في البحوث العميقة بالنسبة لي هو أنّ الحديث

---

١. الويري، مقال: نقد نظريه اى در پيدايش شيعة اثنا عشري، مجلّة دين و ارتباطات، العدد ٢، ص٥١- ٨٦. قربانى زرّين، مقال: بررسى قدمت أحاديث دوازده إمام در الكافي، مجلّة امامت پژوهي، العدد ١٢، ص١٥١- ١٨١ .

٢. يرجع إلىٰ مقالتي مرتضىٰ النادري تحت عنوان (واكاوي آراى إستاد محمد باقر بهبودي پيرامون موضوعات در حديث شيعة)، سفينة، العدد ٤٤، ص١٢٦ - ١٥٤ و: (واكاوي آراي رجالي استاد محمد باقر بهبودي)، مجلّة سراج منير، العدد ٦، ص٩٧ - ١١٩

٣. بهبودي، (در عرصه روايت و درايت حديث)، كيهان فرهنكى، العدد ٣١، ص٥؛ نفسه (آخرين كلام در عرصه روايت و درايت حديث)، كيهان فرهنكى، العدد ٣٥، ص٣٣؛ نادري (واكاوي آراى أستاد محمد باقر بهبودي پيرامون موضوعات در حديث شيعه)، سفينه، العدد ٤٤، ص١٢٦ - ١٥٤

الصحيح هو الحديث الذي يخلو سنده ومتنه من الرجال المتروكين، ويكون متنه خالياً من الوهم والاضطراب والتخليط.[١]

ولكنّ البهبودي في هذه العبارة لم يشر بوجه من الوجوه إلىٰ المعيار في اختيار وتحديد الحديث... فياترىٰ ما هو المراد فى مصطلح (الرجال المتروكون)؟ وهل أنه أورد إسماعيل بن مهران بن أبي نصر بين الضعفاء[٢] بالاستناد إلىٰ كلام ابن الغضائري[٣] علىٰ الرغم من توثيقه من قبل النجاشي[٤] والطوسي[٥] و العياشي[٦]، أي أنه رجّح تضعيف ابن الغضائري علىٰ توثيق هؤلاء الرجاليين الثلاثة.. فبأي دليل فعل ذلك؟ وإنّ البهبودي هذا يذهب إلىٰ أنّ أباحمزة الثمالي رضوان الله عليه من الرجال المتروكين[٢٦]، و إلىٰ أنّ رواياته غير جديرة بالقبول.[٢٧]

وكذا الإبهام سارٍ إلىٰ معيار كون الرواية مضطربة موهومة ويعتورها التخليط؟ فهل أنّ استنتاجه وفهمه الشخصي من الحديث ومتن الرواية هو المعيار؟ وهل يعدّ البهبودي أخبار «من بلغ» من الموضوعات رغم استفاضتها؟[٧] [٢٨]

ولأجل هذا المبنىٰ[٢٩] لم نجد البهبودي[٣٠] يعمد إلىٰ التفصيل في معيار اختيار الحديث، و إنما اكتفى بعبارة مجملة في هذا الصدد [٣١] ويبدو أنه يلزم القول، كما كتب أصحاب الخبرة والرأي:

«تحكيمه بخصوص أحاديث (الكافي) شبيه بتحكيم وحكم القاضي في غرفة مغلقة خلية عن وجود الشاهد والمراقب وعن العمل بأصول المحاكمة».[٨]

---

١. البهبودي، صحيح الكافي.

٢. البهبودي، معرفة الحديث، ص١٨٣

٣. ابن الغضائري، الرجال،٣٨، ليس حديثه بالنقي، يضطرب تارة ويصلح أخرى، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً.

٤. النجاشي، الرجال، ص٢٦، رقم ٣٩، «ثقة معتمد عليه»

٥. الطوسي، الرجال، ص٢٧، رقم ٣٢ .

٦. الكشي، الرجال، ص٥٨٩، رقم ١١٠٢، حدثني محمد بن مسعود قال: سألت علي بن الحسن عن إسماعيل بن مهران ؟ قال: رُمي بالغلوّ. قال محمد بن مسعود: يكذبون عليه و كان تقياً ثقةً خيراً فاضلاً.

٧. صحيح الكافي، ج١، ص(ط) من المقدمة.

٨. جعفر السبحاني، مقال (پاسدارى در عرصه روايات و درايت حديث) كيهان فرهنكى، العدد $$ ص٣٤ – ٣٦ .

و الأكثر عجباً أنّ البهبودي قد عدّ حصول الاختلاف في النسخ لكتب الحديث عاملاً في تضعيف الحديث، ثم عدم اعتباره. وإنّ اختلاف النسخ يعني أنّ النسخة الأصليّة قد فُرّط بها ولم تحفظ بداعي التحريف.. والبهبودي هذا في ناحية من كتابه (معرفة الحديث) أشار إلىٰ عشرة نماذج من اختلاف النسخ[1]. فكان أحد الموارد كتاب (النوادر) لابن أبي عمير، فعدّ نسخة البغداديّين من هذا الكتاب معتبرة. أمّا النسخة التي نقل منها الكليني في كتابه (الكافي) الشريف فأشار إليها بالقول:

«لا أدري ما إذا كان [الكليني والأفراد الواقعون في طريق نسخته] علىٰ أيّ نسخة اعتمدوا؛ بحيث بلغ عدد رواياتهم عن ابن أبي عمير ثلاثة آلاف رواية.[2]

كان قول البهبودي المتقدم - كنموذج من كتاب (النوادر) لابن أبي عمير - تحت العنوان العاشر.

٣. هاشم معروف الحسني (م ١٤٠٣ ق)

هاشم معروف هو ناقد آخر للحديث، وقد أدلىٰ تاريخ الحديث الشيعي اهتماماً في كتاباته... فكانت مسألة الغلوّ والوضع أكثر النقاط إثارةً في كتبه بما يرتبط بنقد الحديث، وهي المتمثّلة في قضية الغلو والوضع في التراث الحديثي عند المسلمين... وقد أشار إلىٰ التقرير المعروف عن الكشّي [٣٢] وإلىٰ قضية الوضع والدسّ في التراث الروائي الشيعي من دون الإشارة وتوضيح كيفية تسلّل المدسوسات في المصادر الحديثية القديمة. وقد صرّح في عبارة له بأنّ «السند الصحيح لا يعني حتمية صدور الرواية عن المعصوم»

ثم يكتب:

«لأن الرواة الموثوقين قد رووا عشرات الروايات الموضوعة من قبل المغيرة بن سعيد وأمثاله، حيث أدخل هؤلاء العديد من الروايات في كتب أحاديث الصادقين عليهما السلام».[3]

---

١. البهبودي، معرفة الحديث – ص٣٤١ – ٣٥٠.

٢. نفسه، ص٣٤٨.

٣. هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٦٣ – ٢٦٤.

و الحسني قد كرر عبارته هذه - بعد نقله جملة روايات في باب الرجعة -بصورة أخرىٰ، فقال:

«حتىٰ ولو افترضنا أن جميع الأفراد الموجودين في السند هم افراد ثقات، ولكن الاضطراب الذي يعتري السند كافٍ في عدم قبول الرواية».[1]

فطبقاً لهذه الرواية، فإن السند الصحيح والموثق لا يمكن أن يكون كافياً في اعتبار الرواية وقبولها... و إنما المتن يجب أن يكون خلواً من الاضطراب و التشويش. وعلىٰ هذا؛ فإن تحقيق المحتوىٰ يلزم أن يكون العامل الأهم والعنصر الأولىٰ في قبول الروايات. و لكنّ هاشم معروف الحسني - شأنه شأن غيره في منتقدي الحديث - لم يعمد إلىٰ التفصيل وإيضاح القول في معايير صحة المتن والمحتوىٰ....

إن مدّعىٰ هاشم معروف الحسني ذهب إلىٰ أبعد من هذا.. وذلك أن عدم قبول مضمون الرواية شيء، و اعتبار وضع السند شيء آخر.. والذي يفهم من عبارات هاشم معروف أنه يذهب و يؤمن بإمكانية وقوع الوضع في السند...

فهو بعد نقله روايات «ردّ الشمس» كتب:

«هذه الرواية فى موضوعات الغلاة؛ فهي إما أن تكون فى جملة الأخبار التي زيدت من قبل أصحاب المغيرة بن سعيد في كتب أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، أو من قبل أصحاب أبي الخطّاب في كتب أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، فوضعوا لهذه الأخبار المزيّفة أسانيد مزيّفة أيضاً».[2]

وكذا كتب بعد نقله رواية بخصوص ولادة مولاتنا الصديقة الزهراء سلام الله عليها وردت في كتاب (معاني الأخبار):[3]

---

١. نفسه، ص٣٤٤. وكتب ضمن عبارة أخرىٰ: فقد ذكرنا أكثر من مرة أن صحة السند وسلامته من العيوب لا تمنع من ردّ الرواية إذا لم يكن متنها سليماً من العيوب.

٢. الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٣١٨.

٣. الصدوق، معاني الأخبار، ص٣٩٦، ح ٥٣: «عن سدير الصيرفي عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: خلق نور فاطمة قبل أن تُخلق الأرض والسماء، فقال بعض الناس: يا نبيّ الله! فليست هي إنسية؟ فقال صلى الله عليه وآله: فاطمة حوراء إنسيّة....»

«يحتمل أن تكون هذه الرواية فى موضوعات الغلاة نسبوها إلىٰ سدير الصيرفي. وذلك أن النبي والأئمة صلوات الله عليهم لم يكونوا يتحدّثون بشيء أبداً بما لا تحتمله عقول الناس أو لا تحيط به أوهامهم أيضا.. ولا يحتمل أبداً أنّ الأئمّة عليهم السلام يبيّنون هذه الأمور الخفيّة، وحتىٰ إن كانت صحيحة، ثم أعلنوها فيما بعد، فإن الروايات المخالفة والمعارضة للقرآن كذبٌ نقل إلينا ....» [٣٣][1]

وليس واضحاً بما يكفي أن هاشم معروف الحسني علىٰ أيّ أساس رمىٰ هذه الرواية الجليلة بالوضع؟ وما هو دليله من حيث تاريخ الحديث علىٰ الوضع في سند هذه الرواية؟ وكيف صار مضمون الرواية مخالفاً للقرآن، فاستبعد صدورها عن المعصومين؟ وما المراد فى أنّ المعصوم لا يتكلم بما هو أعلىٰ من مستوىٰ العقل؟ مع أن هذه الرواية من حيث المحتوىٰ شبيهة بروايات أخرىٰ كثيرة - روايات الخلقة النوريّة - وردت في المصادر الحديثية الشيعية[2].. فيبدو أنّ هاشم معروف يعتبر جميع تلكم الأحاديث والروايات موضوعة!!؟

إنّ هاشم معروف الحسني لم يحدّد الأطر الواضحة الخاصّة بكيفية وضع الأسانيد وتزويرها، ولكن مع هذا، فإنه قد عدّ - ضمن عبارة له - جميع أبواب (الكافي) و (الوافي) ملوّثة بموضوعات الغلاة[3].. ثمّ إنه أبدىٰ الأسف علىٰ أن شيخ المحدّثين الكليني؛ ومع أنه تتبّع الحديث الصحيح طيلة عشرين عاماً، فقد سقط في كمائن وشراك الوضّاعين، فأورد روايات كتب الوضاعين؛ من قبيل علي بن حسّان الهاشمي وعمه عبد الرحمن بن كثير الهاشمي و علي بن أبي حمزة البطائني في كتابه (الكافي)، مع أنّ عيوب هذه الروايات من حيث المتن والسند واضحة جليّةٌ حتى لمن له أقلّ معرفة بالرجال ...[4]

---

١. هاشم معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٧٣.

٢. توران، مقال (جريان شناسى راويان روايت خلقت نوري أهل البيت عليهم السلام در دو مدرسه كوفه وقم)، كلام أهل البيت، العدد ٢، ص٦٧-١٠٠ .

٣. الحسني، الموضوعات، ص٣١٠. «وبعد التتبّع في الأحاديث المنتشرة في مجاميع الحديث» ....

٤. نفسه، ص٣١١ .

لقد هاجم هاشم معروف الحسني في هذه العبارة الشيخ الكليني وقلّة معلوماته الرجالية. غير أننا لدى الردّ عليه نطرح جملة أسئلة هنا:

*ترىٰ ما هي فروض و احتمالات تضعيفات الرجاليين المتخرجين عن مدرسة بغداد الحديثية في القرن الهجري الخامس؟ ألم تكن طريقة علماء الرجال في تحليل شخصيات الرواة قائمة علىٰ التحقيق في المضامين الحديثية؟

*وبأي دليل يتوجّب علىٰ الكليني أن ينظر في احوال الرجاليين الذين جاؤوا بعده بمئة عام؟ مع أنه كان من علماء الرجال؟!![٣٤]

*بالنظر إلىٰ أن الكليني خريج مدرسة قم الحديثية، وتلاه رجال مثل النجاشي والطوسي، فهل يتوجّب عليه أن يتابع ممشىٰ مدرسة رجاليّي بغداد؟

*بل ولماذا يلزمنا قبول تضعيفات علماء الرجال - لاسيما التصغيفات المبنية على أساس تهم المغالاة؟

*بل وبأي دليل أمكن القول بأن الكليني قد اختار روايات (الكافي) بناء علىٰ محورية السند، فنحاكمه علىٰ أسباب نقله الرواية عن الراوي الفلاني الضعيف؟ لاسيّما وأنه يمكن أن تكون صحة سند الرواية واحدةً من قرائن الصحة في نظر الكليني....

*وعلماء الرجال هؤلاء الذين ضعّفوا وجرحوا رواة الروايات الموجودة في (الكافي) ماذا كان مبناهم لدىٰ وصفهم الكليني بأنه (أوثق الناس في الحديث وأثبتهم)؟ وحيث كان أسلوب القراءة و السماع في روايات (الكافي) في زمان النجاشي معمولاً به، فلم يجرِ الكلام في ضعف رواياته؟

وفي واحدة من أعجب تصريحاته، كتب الحسني قائلاً: «روي عن المغيرة أنه قال: قد وضعت (١٢٠٠٠) في أخبار جعفر بن محمد».[١]

وهو يكرر هذا الادّعاء تارة أخرىٰ[٢]، ولا يعلم الكتاب الذي نقل عنه هاشم معروف

١. الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٠٠. وجاء عن المغيرة: وضعت.... ولم يشر أسامة الساعدي - محقق هذا الكتاب - إلىٰ مصدر هذا القول أبداً.

٢. نفسه، ص٢٢٦-٢٢٧؛ وفيه نقل القول عن عمر بن سعيد، ويظهر أن عمر تصحيف عن المغيرة؛

الحسني هذا الزعم.. ولطالما سعىٰ المؤلّف للعثور علىٰ أثر لهذا المدّعى، فلم يعثر علىٰ شيء، وعاد بخفيّ حنين.[1]

وأورد هاشم معروف الحسني تبعاً لذلك: « كان المغيرة واتباعه يتردّدون لمدّة طويلة علىٰ مجالس الأئمّة عليهم السلام وصفوف الشيعة، فلم تنقض فترة حتىٰ امتلأت كتبهم بالحديث فانكشف أمرهم».[2]

و بمنتهىٰ التعجب؛ كتب في موضع آخر وبعد نقل الروايات في باب الرجعة: «ومن الغريب أنّ الرواة لهذه الرواية كلّهم من الموثوقين والممدوحين إذا استثنينا أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والجائز أن تكون الرواية من جملة الموضوعات التي وسّعا الوضّاعون في كتب الموثوقين فى أصحاب الصادق وأبيه الباقر عليهما السلام »[3]

ثم إنه - وبلا ذكر أيّ شاهد علىٰ هذا الزعم - نراه تمسّك بتقرير الكشّي مرة أخرىٰ. وفي عبارة أخرىٰ أشار هاشم معروف الحسني إلىٰ دخول آلاف الروايات بواسطة الغلاة والزنادقة في دائرة أخبار الإمام الصادق عليه السلام[4]

ولوصف الروايات بالموضوعة، استفاد في شتىٰ الأساليب:

١- الرواة غير الجديرين بالاعتماد و إشكالات السند.

٢- الاستدلالات العقلية.

٣- المعارضة للتاريخ.

٤- وجود الرواية في مصادر المخالفين للشيعة، أو وجودها في الثقافات الأخرىٰ.

٥- مخالفة الرواية للقرآن والسنّة.

والمحقق هنا استفاد في عبارة «لم نعثر عليه»، ولكنه لم يشر إلىٰ تصحيف عمر والمغيرة.

١. قربانى زرّين، مقال (أصالت حديث شيعه در موضوع مقامات أئمة عليهم السلام)، ص٦١.

٢. الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٠٠ .

٣. نفسه، ص٣٤١ – ٣٤٢ .

٤. نفسه، ص٢٤٨: «ولو تغاضينا عن سنده، ففي متنه أكثر من شاهد علىٰ أنّه من موضوعات الغلاة أو الزنادقة الذين دسّوا آلاف الأحاديث في أخبار جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ».

٦-اضطراب المتن، وابتعاده عن شأن ومنطق المعصوم.

٧- نسبة أوصاف الله إلىٰ المعصوم.[١]

إنّ جميع هذه الموارد من زاوية تاريخ الحديث، بعيدة ومن دون تصوير وبيان كيفية تسلّل الموضوعات إلىٰ التراث الحديثي الشيعي. وفي موارد عديدة؛ وصف هاشم معروف الحسني الراوي بالغلوّ والفساد في العقيدة لمجرد الرغبة في اتهام الراوي، متجرّداً عن صحّة هذا الاتّهام والطعن وقبولهما من قبل علماء الرجال... ولكنه حكم بالإشكال والضعف علىٰ الرواية في موارد عديدة بداعي السقوط في السند ومن دون المبادرة إلىٰ إصلاحه، أو لاحتمال الاشتراك بين الراوي الثقة والضعيف، وبلا تمييز بين المشتركين، أو لدىٰ احتمال مجهوليّة الراوي و إهماله.. [٣٥]

٤. السيد حسين المدرّسي الطباطبائي

من البحوث التي حظيت بمزيد الاهتمام خلال العقود الأخيرة، هي بحوث (تاريخ الفكر).. ولطالما اهتمّ المستشرقون بهذا المبحث في حوزة الفكر والتفكير الشيعي، وقد ألّفت في ذلك كتب عديدة ودراسات كثيرة [٣٧] والمدرّسي الطباطبائي أحد أصحاب الرأي. وقد اهتمّ في كتابه (مكتب در فرايند تكامل)[٢] بتحقيق وتحليل تاريخ الفكر الشيعي. وهذا الكتاب وبلحاظ النظرة الالتقاطية للمدرسي الطباطبائي في ترتيب قطع تاريخ الفكر الشيعي وتقسيم الشيعة إلىٰ ثلاثة أقسام: المقصّرة والمعتدلون و الغلاة، والدور المرسوم للغلاة في نشر الروايات الذي صار محط انتقاد كثير من أصحاب الرأي،[٣]

١. عزتي، واسمي، مقال «نقد و تحقيق رابطه ميان غلوّ و جعل در كتاب (الموضوعات في الآثار والأخبار)»، مجلّة علوم حديث، العدد ٨٣، ص١١٧-١٣٩، في المصاديق ونقد الأساليب، يرجع لهذه المقالة .

٢. العنوان الاصلي للكتاب: (الأزمة والتأكيد في مرحلة تشكّل الإسلام الشيعي)، وقد طبع هذا الكتاب في سنة ١٩٧٤ للمرة الأولىٰ باللغة الانجليزية من قبل هاشم ايزد بناه تحت عنوان (مكتب در فرايند تكامل)، ثم ترجم إلىٰ الفارسية .

٣. جلونكر وطباطبائى، مقال (نقش غاليان در انتشار روايات با مضامين فوق بشري بودن أئمّة عليهم السلام)، مجلّة مطالعات إسلامي؛ فلسفة و كلام، العدد ٩٣، ص٩- ٣٥.

كما أنّ هذا الكتاب تضمّن موضوعات دقيقة ومقالات نقديّة عديدة.[1]

وفي الناحية التاريخيّة الحديثة، فإنّ المدرسي الطباطبائي حيث زعم عدم اتّساق بعض الروايات مع تاريخ الفكر الامامي، فقد حكم بكونها موضوعة وأنها عبارة عن موروثات المغالين، وقد كتب بخصوص عدم خلوّ الأرض في الحجّة والخليفة الإلهي:

«إن هذا الجناح [الجناح المتطرّف] كان يستلهم أفكاره وآراءه عن مذهب الكيسانيّة، وهو المذهب المنقرض في العصر الراهن، وأضحىٰ بذلك نوع ترابط بين التشيع والغلوّ.. وأفراد هذا الجناح كانوا يصرّون علىٰ القول بأنّ الأئمة عليهم السلام عبارة عن موجودات غير طبيعيّة. ويقولون: إنّ السبب الواقعي لحاجة البشر والمجتمع إلىٰ الإمام كونه محوراً وقطباً لعالم الخليقة، و إنه لو بقيت الأرض بلا إمام للحظة واحدة لساخت و تلاشت و فنتْ».[2]

و بالنظر إلىٰ هذه العبارة، فقد عدّ المدرسي الطباطبائي أنّ عقيدة عدم خلوّ الأرض من الحجة والإمام موروثاً كيسانياً.. وهذا يعني ويؤدي إلىٰ نفيه الأصالة عن الأحاديث والروايات الواردة بهذا الصدد.. وذلك ضمن سياق اتهامه للمصادر الحديثية الشيعية، من قبيل ما ورد في (الكافي، ج١، ص١٧٩) و (بصائر الدرجات، ص٤٨٨) و(عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج١، ص٢٧٢) و(كمال الدين، ص٢٠١) وأنها نصوص موضوعة تسلّلت إلىٰ كتب الشيعة. [٣٨]

ولكنّ الأمر واضح جليّ من خلال التحقيق في هذا الرأي العاطل حيث اعتبر المدرسي

---

١. علاء المحدثين، مقال «نقدى بر فرضيه تطور إمامت شيعي؛ تحقيق اسانيد كتاب (مكتب در فرايند تكامل)، القسم الخاص بمرحلة إمامة مولانا الباقر عليه السلام»، مجلّة امامت پژوهي، العدد ٧، ص٢٠٧-٢٢٦. غلامى، مقال «ويژگى ها أساسى إمامان در انديشه ابن قبّه»، مجلّة معارف عقلى، العدد ١٥؛ گرامى، مقال «ملاحظاتى در باره گفتمان تفويض در نخستين سده هاى اسلامى»، امامت پژوهي، العدد ٤؛ تقارير تحت عنوان «گزارشى از جلسات نقد و بررسي كتاب (مكتب در فرايند تكامل)»، المؤلَّف من قبل ايمان نور بخش، وطبع في الاعداد ١٨-١٩ - ٢٠ -٢١-٢٤ في مجلة (سفينه)؛ الموسوى، «بررسى جهار نكته در باره زندگى امام صادق عليه السلام فى كتاب الدكتور حسين المدرسى»، مجلّة سفينة، العدد ٣٣.

٢. المدرسى الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص٤٠

الطباطبائي الحجم العظيم من الروايات، وهي التي تشكّل أهمّ المصادر الشيعيّة، مجرّد نصوص موضوعة من قبل الغلاة.. وليت هذا المدرسي الطباطبائي بيّن دوافعه لهذه التهمة العظيمة...

وكتب المدرّسي الطباطبائي في موضع آخر:

«قد ظهر فريق آخر من الغلاة في المجتمع الشيعي... وقد تشبّث هذا الفريق بالعديد من نظريات وعقائد الكيسانية المنقرضة في العصر الراهن.. وذهب إلىٰ أنّ الأئمة من آل محمد صلوات الله عليهم أجمعين موجودات أسمىٰ من البشر، وأنّ لهم علماً غير محدود وغير مقيّد، ومن ذلك؛ العلم بالغيب والقدرة علىٰ التصرّف بالكائنات».[1]

...ها هو المدرسي الطباطبائي تارة أخرىٰ يتحدّث عن عدم أصالة هذه العقيدة، التي منها (علم الأئمّة الخاصّ والمميّز) و (الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام) وكونها من جملة تراث الكيسانية، وقد انتشرت في أوساط المجتمع الشيعي بواسطة الغلاة. ولازم وصف هاتين العقيدتين بالغلوّ؛ أنّ الحجم الكبير للروايات الموجودة في المصادر الحديثية الشيعيّة [٣٩] القول بكونها موضوعة -جملة وتفصيلاً- هذا في الوقت الذي لم يكلّف المدرسي الطباطبائي نفسه عناء الإتيان بشرح وتحليل لكيفيّة تسلّل هذه الروايات الكثيرة إلىٰ مصادر المحدّثين.

وكتب بهذا الصدد أيضاً في موضع آخر:

«لقد أثمرت المساعي الحثيثة المتواصلة للمفوّضة في إشاعة أفكارهم و جملة من بدعهم إلىٰ المنظومة العقائديّة الشيعيّة. والموضوع الآخر بخصوص علم الإمام بأمور لا علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأحكام الشرع».[2]

ووصف المدرّسي الطباطبائي بوضوح مسألة الولاية التكوينيّة (قدرة التصرّف بالكائنات) وعلم الأئمة عليهم السلام بالغيب أنهما من موضوعات المفوّضة.. ثم نسب هذه

١. نفسه، ص٦٢ .

٢. المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص٩٨ – ١٠٠

العقيدة إلىٰ النوبختيين والشيخ المفيد وابن قبة الرازي.. متجاهلاً الحجم العظيم من روايات علم الإمام المعصوم بالغيب الواردة في المصادر الشيعية القديمة.. وبعبارة أخرىٰ؛ قد عدّ جميع تلكم الروايات التي تشكّل بمجموعها المباني الكلاميّة لدىٰ الشيعة أنها من جملة موضوعات المفوّضة.. وليت منتقدي الحديث ومدّعي التحقيق بيّنوا كيفية دخول هذا الكمّ الكبير في الروايات الموضوعة إلىٰ المصادر الحديثية الشيعية، ليتمّ الاستغناء عن الاستناد غير الصحيح إلىٰ كلام المفيد.. [٤٠] كما أنّ انتساب عدم قبول علم الأئمة الخاصّ إلىٰ ابن قبة أمرٌ غير صائب.[١]

ولو فرضنا أن المدرسي الطباطبائي ومنتقدي الحديث عمدوا إلىٰ تضعيف الروايات بناءً علىٰ تضعيف علماء الرجال، أي أنهم لا يقبلون من الروايات إلّا ممّن لم يوصف من قبل علماء الرجال بالغلوّ والكذب والضعف.. ولكن هذا أيضاً لا ينتهي إلىٰ وصف بالروايات الخاصّة بعلم الإمام المعصوم الخاصّ بالوضع و الدسّ. وذلك أن كمًّا كبيراً من هذه الروايات يمتاز بالأسانيد الصحيحة والمعتبرة..[٤١] فلا يبقىٰ لمنتقدي هذه المجموعة من الأحاديث توجيه تهمة الوضع في أصل الأسانيد لهذه الروايات... وهو الحلّ الذي اقترحه صالحي نجف آبادي وهاشم معروف الحسني. وفي هذه الصورة ينبغي توثيق كيفية وضع الأسانيد و دسّها.. وهو الأمر غير الممكن [٤٢]

واعتبر المدرسي الطباطبائي في موضع آخر كتاب (الكافي) الشريف للشيخ الكليني مشحوناً بمواريث المفوّضة الفكريّة... وأنّ الضعف في ثلثي أحاديث هذا الكتاب الشريف - بالنظر إلىٰ معايير مدرسة الحلّة - مؤيّداً لهذا المنحىٰ[٢]. ولا ريب في أنّ هذه المغالطة أمرٌ مفضوح، وذلك لأنّ تضعيف الأحاديث - وليس الضعف - قائم علىٰ اعتبار معايير الحلّة الحديثية والرجالية، وهو لا يعني وضع الحديث أو مشيراً إلىٰ تراث المفوّضة الفكري، ولا حتّىٰ عدم أصالة الرواية.. كما أنّ الكثير من نماذج تضعيف الأحاديث والروايات كان بداعي وجود أفراد في سلسلة الأسانيد المتّهمين بالغلوّ، وإن

١. غلامی، «ویژگیهای أساسي إمامان در اندیشه ابن قبّة»، معارف عقلي
٢. المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص١٠١ .

هذه الشاكلة من التضعيف والمبتنية على الغلو غير مقبولة.[1]

والمدرسي الطباطبائي متىٰ ما لم يرَ صفات للأئمة عليهم السلام غير متطابقة والنسيج الكلامي الخاصّ به، رماها بتهمة الانبثاق علىٰ فكرة المفوّضة، كما اعتبر وصف الأئمة بأوصاف استثنائية في رواياتٍ ما، وضعاً في هذه الروايات.. و كنموذج و مصداق؛ القول بأنهم عليهم السلام كانوا يتقنون جميع اللغات ومنطق الطيور والحيوانات.. إذ عدّ ذلك من دسائس المفوضة وتسريبها إلىٰ الفكر الشيعي.[2]

وهنا ينبغي توجيه السؤال إلىٰ المدرسي الطباطبائي عن تكلّم النبي سليمان عليه السلام مع الحيوانات[3] والطيور وكونه قابلية تفوّق قابليات البشر وما إذا كان ذلك فى موضوعات المفوّضة في القرآن الحكيم؟! كما أنّه اعتبر شطراً من المفاهيم الكلاميّة، كعقيدة (البداء) من مبتدعات الكيسانية.[4] وفي هذا الحال يلزم اعتبار روايات عقيدة «البداء» الواردة في المصادر الشيعية القديمة من موضوعات الكيسانية. [٤٣]

ثم إنه يصرح بأنّ منظومة انتقال الحديث الشيعي ليست بما يمكن اعتمادها و الوثوق بها.. لاحظوا العبارة أدناه:

«متّكأ [المفوّضة] في هذا الإطار كان قائماً علىٰ تأليف و تدوين متون وتنظيم نقل الروايات التي خلّفها أسلافهم، فيما صار خلفهم إلىٰ ابتداع شطر آخر، حتىٰ أضحت النتيجة، ورغم الجهود المبذولة من قبل علماء قم، أنّ مقداراً من هكذا روايات قد جثمت علىٰ منظومة الحديث الشيعي.. كما أنّ التصرّف في المتون القديمة المؤلّفة من قبل العلماء المعتمدين ودرجها في روايات تلك المتون، كان قد حصل وتمّ قبل ذلك - وبنجاح - بواسطة المنحرفين في عصر الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام، ويتمّ الآن بيد المفوّضة.. وطبعاً فإنّ هكذا روايات صارت تروىٰ فيما بعد علىٰ أساس الضبط في

١. الحسيني الشيرازي، اعتبار سنجي أحاديث شيعة، ص٤١٩ – ٤٢٩ .

٢. المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص٥٨٩

٣. سورة النمل، ١٦: (وورث سليمان داود و قال يا أيها الناس عُلِّمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء إن هذا لهو الفضل المبين)

٤. المدرسي الطباطبائى، مكتب در فرايند تكامل، ص١٢٥.

الكتاب المنسوب إلىٰ العلماء المعتمدين وبنفس الأسانيد العامة للكتاب في المتون التالية».[1]

إن مستند مجمل هذا القول منصب علىٰ هذين التقريرين الصادرين عن الكشي وهو لا شك يستجلب نتائج غير مقبولة...

وإنما نقلنا هذه الموارد من باب النموذج والتمثيل، ولو أردنا قبول هذا القول، لزمنا الإقرار بعدم أصالة وبحصول الوضع في كثير من الروايات الموجودة في المصادر الشيعية القديمة.. ولا ريب في أنّ إثبات الوضع بهذا المقدار الكبير بحاجة إلىٰ إيراد أدلّة رصينة ومحكمة.. وهو الأمر الذي خلا منه كلام المدرسي الطباطبائي.

الملحقات

١- يشير الأستاذ احسان سرخه اى في رسالته الماجستير إلىٰ بعض المضارّ: الإضمار؛ التعليق؛ اختصار أسماء الرواة؛ الإبهام في أسماء الرواة؛ التصحيف في الاستنساخ؛ السقوط والإضافة (اعتبار سنجي روايات شيعه بر پايه منابع مكتوب، ص٧٥ -٨٥)

٢- للمطالعة بخصوص علل وأسباب تغيير أسلوب التقييم، يراجع: سرخه اى، مقال «تحليل ديدگاه شيخ بهائى و اخباريان در علل تغيير شيوه اعتبار سنجي متأخران»، مجلّة علوم حديث، العدد ٨٧، ص١١٥-١٤٥؛ افراخته، مقال «علماى مكتب حله و معرّفي تشيع، بازشناخت مبانى أصالت ميراث حديث إماميه»، دفتر أول، ص٢٨٧ - ٣٢٨

٣- صالحى نجف آبادى، غلو، ص١٢. وأشار إلىٰ نماذج من الأحاديث الموضوعة، وإحداها قضية علم الإمام الحسين عليه السلام بمقتله، وكذا حديث اللوح الذي حُدّد فيه وظائف المعصومين (الكليني، الكافي، ج١، ص٢٧٩، ح١)؛ و تابع قائلاً: الظنّ الغالب أنّ الكليني معتقد بمضمون هذا الحديث.... وكان أصحابه سرعان ما يعتدون كلَّ حديث ثم يكرّرون روايته. (الغلو، ص١٣) والحديث الآخر، حديث عبدالله بن قاسم الحضرمي بخصوص علم الإمام بمصيره (الكليني، الكافي، ج١،ص ٢٥٨).

---

١. نفسه، ص٩٥-٩٦.

٤- قد أورد هذا المدّعىٰ بصدد أتباع المغيرة بن سعيد أيضاً. فكتب: قد تسلّلوا بين صفوف أصحاب الإمام، وكانوا يتناولون كتبهم الحديثية ليضعوا فيها الأحاديث المدسوسة (صالحي نجف آبادي، غلو، ص١٤١ و ١٥٣).

٥- ذكر الشيخ الطوسي في ذكرىٰ علي بن الحسن بن فضّال كتاب (الأصفياء) من بين كتبه، وكتب في الخاتمة: «أخبرنا بكتبه قراءة عليه أكثرها، والباقي إجازة أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، سماعاً وإجازة عن علي بن الحسن بن فضال». ويتّضح من هذه العبارة أن أحمد بن عبدون قد قرأ كثيراً من هذه الكتب علىٰ ابن الزبير، فيما نقل شطراً منها فحسب عن طريق الإجازة. ويمكن القول أنه يحتمل شديداً أن يكون كتاب (الأصفياء) من كتب الإجازة تلك. واستنتج أن نقل الشيخ مساوي لنقل النجاشي.

٦- يبدو أنّ منتقدي ومقييمي الحديث إنما يهتمّون بالمصادر الرجالية حين يكون الكلام في الغلوّ والكذب و تضعيف علماء الحديث.

٧- السبب في هذه التهمة للنعماني أنه أورد في كتاب (الغيبة) روايات نقلها علي بن أبي حمزة البطائني بخصوص المهدي الموعود وأثبتها، غافلاً عن أنّ المهدي الموعود الذي يذهب إليه البطائني متفاوت عن المهدي الموعود الذي ينادي الشيعة الاثنا عشرية باسمه.

٨-بعبارة أنه في صورة الوجادة للكتاب،كانوا يمتنعون عن نقلها، كما هو كتاب محمد بن سنان (الكشي، الرجال، ص٥٠٧)

٩- وكذا كتاب (أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام) المنسوب إلىٰ علي بن الحسن بن فضّال (النجاشي، الرجال، ص٢٨٥) أو كتاب (بصائر الدرجات) الذي امتنع ابن الوليد عن روايته. (نفسه، ص٣٥٤).

١٠-كنموذج: الكليني، الكافي، ج١، ص٢٦٧، ح٨. الصفار، بصائر الدرجات، ص٦٠، و ٣٨٦ و ٣٩٣ و ٥١٢. ابن قولويه، كامل الزيارات، ص٢٨٦ و ٣٢٢. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص٢٥، و ج٣ ص٧٢.

١١-كتب الطوسي في ذكر علي بن الحكم الكوفي: «ثقة جليل القدر» (الفهرست، ص٢٦٣، رقم ٣٧٦). ذكر الشيخ ثلاثة طرق إلىٰ كتابه، وفي طريقه أسماء محدّثين متشدّدين، مثل محمد بن الحسن بن الوليد. وعدّ السيد الخوئي طريق الشيخ الصدوق والطوسي إلىٰ كتاب علي بن الحكم طريقاً صحيحاً (معجم رجال الحديث، ج١١، ص٣٩٥، رقم ٨٠٨٨) وعدّ الكشي عليَّ بن الحكم تلميذاً لابن أبي عمير الذي التقىٰ الكثير من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام (الرجال، ص٥٧٠، رقم ١٠٧٩) وعلي بن الحكم كائن في طريق ٨٤٢ رواية، وهناك (٧٢٪) منها روي عن محدّث خبير كأحمد بن محمد بن عيسىٰ.

١٢- كتب صالحي نجف آبادي، ولأجل رواية واحدة وزعم أنها تشير إلىٰ تحريف القرآن: وعلىٰ هذا؛ ما نقله الكليني عن كتاب علي بن الحكم غير جدير بالاعتماد أبداً (صالحي نجف آبادي، غلوّ، ص١٢٩). فلماذا ترفض جميع روايات هذا الكتاب لمجرد وجود هذه الرواية؟!

١٣ - كتب صالحي نجف آبادي بهذا الصدد: كان علي بن الحكم رجلاً ضريراً، وقد سمع الكثير من الحديث عن كثير من الرجال، وحفظها، ولا ريب أنه طلب من الآخرين أن يكتبوا ما حفظه في دفتره، فصار لديه بمرور الوقت فى مجموع ما سمعه كتاب بعنوان (كتاب علي بن الحكم)....

١٤- أوضح محمد باقر البهبودي في حوار مع صحيفة (كيهان فرهنگى) وتحت عنوان «في رحاب الرواية ودراية الحديث» موجزاً عن سيرته، وأشار إلىٰ بعض أساتذته ونشاطاته العلمية (كيهان فرهنگى، العدد ٣١، ص٣-٨)، وقد طبع مفاد ذلك الحوار في المجلد الثاني من (شناخت نامه كليني و كافي، ص٤٤٢ من قبل مؤتمر الكلني العالمي).

١٥- تناول حيدر حب الله في كتاب (نظرية السنّة في الفكر الامامي الشيعي) أسلوب البهبودي في تقييم الحديث، فكتب: إن أسلوب البهبودي أسلوب كان محطّ نظر الشهيد السيد محمد باقر الصدر. وقد صرّح بهذا الأسلوب في رسالته إلىٰ السيد محمد كاظم الحائري، ثم إنه نقل نصّ الرسالة (حب الله، نظرية السنة في الفكر الإمامي الشيعي، ص٥٦٣

- ٥٦٧) كما أن حسن الأنصاري قد لقبّ البهبودي - فيما كتب - بكونه (ابن الغضائري عصرنا) وذلك في الموقع الالكتروني: كاتبان.

١٦ - الاسم الكامل للكتاب: (معرفة الحديث، تاريخ نشره وتدوينه وثقافته عند الشيعة الإمامية)، وقد طبع هذا الكتاب في سنة ٢٠٠٦ م من قبل دار الهادي، مع مقدمة جديده للبهبودي للمرة الثانية.

١٧- وعدّ البهبودي في موضع آخر واستناداً إلىٰ تقرير الطوسي في ذكر أحمد بن عقدة تعداد هذه الأحاديث (٢٠٠٠٠٠) مورداً، وقد أورد الكليني منها (٥٪) فقط في الكافي، أي أنّ حوالي (٩٥٪) من روايات هذا الكتاب موضوعة. (البهبودي، گزيده الكافي، ص٩)

١٨- للتحقيق في أدلة تضعيف ابن عبيد، يراجع: (ايزدى فرد و ربيع نتاج و حسين نژاد، مقال «نقد تضعيف محمد بن عيسىٰ بن عبيد بن يقطين)، مجلّة تحقيقات علوم قرآن و حديث، العدد ٣٠.

١٩- اعتمد البهبودي في مطلع الكتاب أهمّ شواهده على وجود، ووضع أحد النقلين عن الكشّي (بهبودي، معرفة الحديث، ص٧٧). وقد روي بالسند الأول للرواية، وراوي الخبرين محمد بن عيسىٰ بن عبيد الذي روىٰ عن يونس بن عبدالرحمن. قال الكشي: «حدّثني محمد بن قولويه و الحسين بن الحسن بن بندار القمّي، قالا: حدّثنا سعد بن عبدالله، قال: حدّثني محمد بن عيسىٰ بن عبيد عن يونس بن عبدالرحمن» (رجال الكشي، رقم ٤٠١). و قال أيضاً:« وعنه (محمد بن عيسى بن عبيد) عن يونس، عن هشام بن الحكم» (نفسه، رقم ٤٠٢). وعدّ البهبودي ذلك من أكاذيب محمد بن عيسىٰ بن عبيد (نفسه، ص٣١٨). أما التقرير الثاني فذكره ضمن شواهده (نفسه، ص٧٧) مع أن راوي هذا التقرير محمد بن عيسىٰ بن عبيد أيضاً الذي يعتبر كذاباً غالياً (نفسه، ص ٣١٥ - ٣٢٠) والمثير هنا أن هذا التقرير قد ورد بدءاً في أحد هوامش كتاب (بحار الأنوار) من قبل البهبودي ذاته وأيّده ومجدّه (المجلسي، بحار الأنوار، ج٩٦، ص٢٦٢، الهامش ٣).

٢٠- المثير في الأمر أنّ هذا القول: «إذا كانت أسماء الأئمة الاثني عشر واضحة وبديهية، ما وقع الاختلاف بين الأصحاب وأعيان المذهب في المصداق وما احتاروا

أبداً» ليس بالقول الجديد. وقد نسب الشيخ الصدوق هذا القول إلىٰ الزيديّة: «قالت الزيديّة: فإن كان رسول الله ﷺ قد عرّف أمّته أسماء الأئمة الاثني عشر؛ فلِمَ ذهبوا عنه يميناً وشمالاً وخبطوا هذا الخبط العظيم؟». ثم إنه ردّ هذه الشبهة بقوله: «فقلنا لهم: إنكم تقولون إنّ رسول الله ﷺ استخلف علياً عليه السلام وجعله الإمام بعده ونصّ عليه وأشار إليه وبينّ أمره و شهره، فما بال أكثر الأمّة ذهبت عنه؟» (الصدوق، كمال الدين، ج١، ص٦٨). ولكن المدرسي الطباطبائي صرّح بإنكاره أصالة أحاديث الأئمة الاثني عشر، وعدّ هذه الروايات من الملحقات التي لم يثبتها الكليني في الكافي، ثم أضيفت بعد ذلك إلىٰ هذا الكتاب. (مكتب در فرايند تكامل، ص١٥٥).

٢١-كنموذج: الكليني، الكافي، ج١، ص٥١٥ (٢٠ حديثاً)؛ النعماني، الغيبة، ص٥٧، الباب ٤، «ما روي في أنّ الأئمة اثنا عشر إماماً وأنهم من الله وباختياره» (٣٠ حديثاً)؛ كما روىٰ النعماني في فصل ملحق بهذا الباب عشرة أحاديث عن طرق العامة وفي هذا الموضوع.

٢٢- كتب مرتضىٰ نادري: «يظهر أن الوحيد، بناءً علىٰ كتب الحديث ورجال الشيعة، وكان مغالياً ومنحرفاً وواضح الحديث أيضاً، وله شائبة ارتباط باسماعيل وقد قُتل علىٰ يد العباسيين، كان أباالخطّاب». ثم أضاف إلىٰ قوله هذا: «لا شاهد متقن يشير إلىٰ أنّ أبا الخطّاب وأتباعه كانوا متعاملين مع السياسيين الايرانيين وأنه كان قريباً من إسماعيل». راجع: مقال (واكاوي آراي أستاد محمد باقر بهبودي پيرامون موضوعات در حديث شيعة)، مجلة سفينة، العدد ٤٤، ص١٢٦ - ١٥٤.

٢٣- ادّعاء وافتراء تهمة فسق أبي حمزة الثمالي، وكذا الادعاءات حول الكليني و كتاب الكافي وكيفية نشر كتاب الكافي وكذا كتاب بحار الأنوار للعلامة المجلسي...

٢٤- ردّ الأستاذ السيد محمد جواد شبيري الزنجاني في مقالة: «نگاهي به گفتگوي در عرصه روايت و درايت حديث» (كيهان فرهنگى، العدد ٣٤، ص١٢-١٧) خمسة عشر ادّعاء وافتراء لمحمد باقر البهبودي في مقالته: «در عرصه روايت و درايت حديث». وكذا آية الله جعفر السبحاني في مقالة تحت عنوان: «پاسداري در عرصه روايت و درايت

حديث» (كيهان فرهنگى، العدد ٣٣، ص٣٤ - ٣٦) رد افتراء البهبودي. وكذا السيد جواد مصطفوي و ضمن دراسة قصيرة تحت عنوان «الشيخ الكليني وكتاب الكافي يا ثقة الإسلام وأوثق الكتب» (كيهان فرهنگى، ص٣٦-٣٧) ردّ مدّعيات البهبودي بخصوص كتاب الكافي. وتناول الأستاذ محمد جاودان في مقالتين تحت عناوين «سخني در عرصه روايت و درايت حديث» (كيهان فرهنگى، ص٣٦-٣٩) بالتحقيق كلام البهبودي. وبعد انتشار هذه المقالات في نقد كلام البهبودي، دافع في رسالة أخرىٰ بعنوان «آخرين كلام در عرصه روايت و درايت حديث» (كيهان فرهنگى، ص٢٩ - ٣٥) عن آرائه وتناول النقود بنقده. ولدىٰ الردّ علىٰ هذه الدراسة، كتب الأستاذ سبحاني تحت عنوان: «باز هم سخني پيرامون عرصه روايت و درايت حديث » (كيهان فرهنگي) وكان للأستاذ شبيري رسالة بعنوان «دفاع از حديث و پاسدارانش».

٢٥ - أوجز حيدر حب الله أهمّ الانتقادات علىٰ محمد باقر بهبودي في اثني عشر مورداً (نظرية السنّة في الفكر الإمامي الشيعي، ص٥٧١ - ٥٧٤) .

٢٦- اعتبر أبا حمزة الثمالي - استناداً إلىٰ النقل عن الكشي (الرجال، ص٢٠١، رقم ٣٥٣) شارباً للنبيذ، وكتب: «إنما وثّقه الأصحاب لاعتقادهم أنّ فسق الجوارح وخطأ الأفعال لا يضرّ بالصدق، وعندي خبر الفاسق مردود إليه حتىٰ يعرف صدقه في ناحية أخرىٰ».

٢٧-لنقد هذا الرأي؛ يراجع: الشبيري الزنجاني «نگاهى در عرصه روايت و درايت حديث». (كيهان فرهنگى، ص١٢)؛ النادري، «واكاوى آراى رجالي أستاد محمد باقر بهبودي»، سراج منير، ص١١٣ — ١١٥.

٢٨ - كتب السيد الخوئي في تقريرات درس المرحوم النائيني ما يلي: «وهذه الأخبار مستفيضة؛ بل لا يبعد دعوىٰ تواترها معنىً و إن كان بينها اختلاف في الجملة، وكيف كان؛ فلا إشكال في اعتبار الروايات فى حيث السند مع أنها متلقاة بالقبول عند الأصحاب» (الخوئي،أجود التقريرات، ج٢، ص٢٠٧).

٢٩- كنموذج: «علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي

عبد الله عليه السلام قال: «مَن سمع شيئاً في الثواب علىٰ شيءٍ، فصنعه؛ كان له؛ وإن لم يكن علىٰ ما بلغه». الكليني، الكافي ج٢، ص٨٧، باب «من بلغه ثواب من الله علىٰ عمل» ح١. البرقي، المحاسن، ج٢، ص٢٥. الصدوق، ثواب الأعمال، ص١٣٢.

٣٠- لم يقبل هاشم معروف الحسني روايات «من بلغ»، ونسبها إلىٰ القصّاصين و الوعّاظ. و بزعم هاشم معروف فإن المراد من «البلوغ» الوصول إلىٰ حدّ الاطمئنان و التواتر وليس كل بلوغ. (الموضوعات في الآثار والأخبار، ص١٣٣ و ٢٢٢).

٣١- تناولت بهاره مظاهري في مقالتها «دغدغه هاي بهبودي در تأليف صحيح الكافي» (مطالعات تاريخي قرآن وحديث، العدد ٥٦، ص٧٧- ١٠٦) التحقيق في مباني البهبودي في حذف و اختيار الروايات.. وعلى الرغم من التفريط في بعض المعايير، فقد صرّحت في مختلف مواضع دراستها بمجمل مبانيه.

٣٢-يعجز هاشم معروف الحسني - كما هو البهبودي - عن التمسّك بهذا التقرير، إذ اتهم محمد بن عيسىٰ بن عبيد - راوي ذلك التقرير - بالغلوّ والكذب (معروف الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٤٦).

٣٣- أشار المؤلف ضعف سدير الرجالي، ولكن فى البديهي عدم التلازم بين ضعف الراوي وبين وضع الرواية. وفضلاً عن ذلك؛ فإن ضعف سدير غير ثابت (الخوئي، معجم رجال الحديث، ج٨، ص٣٧). وقد حكم الخوئى بعد التحقيق وعدم قبول روايات المدح والذمّ بوثاقة سدير لأجل حضوره في أسانيد الكافي وتفسير القمّي: «فتحصّل ممّا مرّ أنه لا يمكن الاستدلال بشيءٍ من الروايات علىٰ مدح سديد ولا علىٰ قدحه، لكنه مع ذلك يحكم بأنه ثقة من جهة شهادة جعفر بن محمد بن قولويه وعلي بن إبراهيم في تفسيره بوثاقته على ما يأتي».

٣٤- أشار النجاشي من بين الكتب التي ذكرها للكليني إلىٰ كتاب بعنوان كتاب الرجال (الرجال، ص٣٧٧، رقم ١٠٢٦).

٣٥- للتحقيق في النماذج ونقدها، يراجع: أخَوان صرّاف، مقال «چون و چرايى در

تشخيص موضوعات در (الموضوعات في الأخبار والآثار)»، مجلّة علوم حديث، العدد ٤٣، ص١٢٩ - ١٤٩.

٣٦- في مقالة «بررسي آراي تاريخي غيبت صغرى در كتاب مكتب در فرايند تكامل» تأليف مجيد أحمدي (مجلّة پژوهش هاي مهدوي، العدد ٩) ثمّ موجز عن حياة ونشاطات المدرسي الطباطبائي العلمية.

٣٧ - مقالتان لـ « إتان كُلبرك» بعنوان «تكامل تدريجي شيعة» و: «از إمامية تا اثنا عشرية» (هذه المقالة الأخيرة ترجمت من قبل محسن الويري، وطبعت في العدد الثاني من مجلة دين و ارتباطات) وكتاب آرزينا لالاني بعنوان «نخستين انديشه هاي شيعي تعاليم إمام محمد الباقر»، وترجمة فريدون بدره اي مرتبطة بهذا الموضوع. (إتان كُلبرك تناول نقد هذا الكتاب، أي كتاب لالاني ضمن مقالةٍ ترجمت من قبل حسين شيخ وطبعت في مجلة كتاب ماه تاريخ و جغرافيا، العدد ٧٥ و ٧٦. ويبدو أن «ماريا مسي دكاكة» قد تناولت في كتابه باللغة الإنجليزيّة (جامعه كاريزماتيك؛ هوية الشيعة في الصدر الأول للإسلام)، مسألة تاريخ الفكر الشيعي.

٣٨- أورد في الهامش الأول في الصفحة (٤٠) من كتابه: «هذا المطلب الذي يتضمّن هذه الأقاويل والروايات، مرتبطة جميعاً بالغلاة، وبناء على تشخيص وتأكيد الشريف المرتضى في كتاب (الشافي، ج١، ص٤٢)». وللتحقيق في صحة هذا الاستناد إلىٰ السيد المرتضى، يراجع: فقهى زاده وأميري، مقال «تحليل انتقادى ديدگاه مدرسي طباطبائي در كتاب مكتب در فرايند تكامل در مورد أحاديث شيعي»، مجلّة پژوهش هاى قرآن و حديث، العدد ١٧.

٣٩- كنموذج: الصفار، بصائر الدرجات، ص١٢٤ - ١٢٨ «باب مالا يحجب عن الأئمة عليهم السلام؛ علم السماء وأخباره وعلم الأرض وغير ذلك»؛ نفسه، ص١٢٧ -١٣٠؛ الكليني، الكافي، ص٢٦٠ - ٢٦٣ «باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأنّه لا يخفىٰ عليهم الشيء صلوات الله عليهم».

٤٠- للتحقيق في صحة هذه النسبة، راجع: فقهي زاده وأميري، مقال «تحليل انتقادي

ديدگاه مدرسي طباطبائي در كتاب مكتب در فرايند تكامل در مورد احاديث شيعي»، مجلّة پژوهش هاي قرآن وحديث، العدد ١٧.

٤١-كنموذج: الكليني، الكافي، ج١، ص٢٦٤، ح ١. الصفار، بصائر الدرجات، ص١٢٧، ح١و ٣. نفسه، ص١٠٩،ح ١١٢، ص١١٠، ح٥. نفسه، ص١٢٣، ح٣. نفسه، ص١٠٧، ح٢ و ٤. نفسه، ص١١١، ح ١٢و١١٠.نفسه، ص١٢٤، ح ٣. وجميع هذه الموارد أحاديث من حيث السند صحيحة أو حسنة، وموارد كثيرة أخرىٰ متوفّرة، لم تذكر لمجرد وجود راوي مهمل أو مجهول.

٤٢- كتب مهدي چهل تني بعد نقله وضع الروايات في فضائل الأئمة عليهم السلام فقال بصدد مدّعيات مدرسي طباطبائي: «حسناً، هكذا فرضيّات إمّا أن تكون توهّمات تكون جديرة بالالتفات حين تتوفر نماذج أصيلة لهذا الكتاب لنتمكّن من الادّعاء بأنّ هذا أصيل وذاك منحرف.. و إلّا كان تحكّماً، والتحكّم ليس تحقيقاً. وحتىٰ المؤلف المحترم نسب هكذا قابلية ونفوذ من قبيل التغيير والتحريف في جميع النصوص و التصرّف في مئات الكتب الروائية الأصلية للمفوّضة، بما لم ينسبه إلىٰ الشيعة وموقفهم من الأئمة.. وهذه قدرة ليست بالقدرة الفائقة على الطبيعة البشرية، ونحن غير منهمكين بالتناقض» (كتاب ماه دين، العدد ١٤٢، مقال: نقض بى طرفى در كتاب مكتب در فرآيند تكامل).

٤٣- كنموذج: الكليني، الكافي، ج١، ص١٤٦، «باب البداء» (١٦ رواية)؛ الصدوق، التوحيد، ص٣٣١، «باب البداء» (١١ رواية).